قسم التشريعات الإجتماعية

المحاكم العمالية في القانون المصري والفرنسي

للهدراسة مقارنةلله

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة فى الحقوق

مقدمة من الباحث

مصطفى غانم عبد العزيز عبد الحافظ

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ أحمـــد حســـــن البـــرعي للهمشرفًا ورئيسًاالله

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الإجتماعية السابق- كلية الحقوق – جامعة القاهرة

وزير القوى العاملة والهجرة الأسبق - وزير التضامن الأسبق.

الأستاذة الدكتورة/ رندا محمد صميده للهعضوًاالله

أستاذ مساعد والقائم بأعمال رئيس قسم التشريعات الإجتماعية – كلية الحقوق – جامعة القاهرة.

الأستاذة الدكتورة/ علا فاروق عزام للهعضوًاالله

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الإجتماعية – كلية الحقوق – جامعة حلوان.

لعـــــــام

٢٠٢٤ /١٤٤٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

إهداء

إلى والدي أطال الله عمره

إلى والدتي رحمها الله

وإلى أساتذتي بقسم

التشريعات الإجتماعية

بكلية الحقوق

جامعة القاهرة

شكر وتقدير

بعد الشكر لله على كثير نعمه وجزيل عطاياه وعظيم فضله ومنته أتقدم بخالص شكري وتقديري واعتزازي إلى أستاذنا الجليل والمعلم النبيل والناصح الأمين ، أستاذنا الكبير الدكتور/ أحمد حسن البرعى أستاذ ورئيس قسم التسريعات الإجتماعية السابق – كلية الحقوق – جامعة القاهرة ، وزير القوى العاملة والهجرة الأسبق – وزير التضامن الأسبق على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة وتخصيص جزء من وقته الثمين للنظر فيها وفحصها و تمحيصها مضيفا إليها من علم سيادته وخبرته الكبيرة ما أخرجها إلى النور.

كما أتقدم بعظيم الشكر إلى الأستاذة الدكتورة/ رندا محمد صميده – أستاذ مساعد والقائم بأعمال رئيس قسم التسريعات الإجتماعية - كلية الحقوق – جامعة القاهرة. وذلك على تفضلها مشكورة بقبول عضوية لجنة مناقشة وتحكيم هذه الرسالة، متطلعا إلى ما ستقدمه لى من نصح وارشاد، ولا شك ان ملاحظات سيادتها سوف تثرى هذا العمل ،وتزيد من قيمته، فلها منى جزيل الشكر وجزاها الله عنى خير الجزاء، ومتعها بموفور الصحة والعافية.

وفى هذا المقام لا أنسى أن اتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الدكتورة/ علا فاروق عزام، أستاذ ورئيس قسم التسريعات الإجتماعية - كلية الحقوق – جامعة حلوان. لتفضل سيادتها مشكورة بقبول الإشراك فى لجنة المناقشة لهذه الرسالة ، ولا شك أن ملاحظات سيادتها وارشاداتها سوف تثرى أيضا هذا العمل وتزيد من قيمته، فلها منى جزيل الشكر وجزاها الله عنى خير الجزاء، ومتعها بموفور الصحة والعافية.

وإنه لشرف عظيم لى أن أنال شرف تفضل هذه الكوكبة من خيرة أساتذة التسريعات الاجتماعية فى مصر والعالم العربى قاطبة بالاشراف على هذه الرسالة والحكم عليها، جعلها الله ذخرا لهم ورصيدا لا ينفذ اللهم أمين .

الباحث

LISTE DES PRINCIPALES ABRÉVIATIONS

Al. : Alinéa .

ALD : Actualité législative Dalloz .

Art. : Article .

B.C. V : Bulletin des arrêts des chambres civiles de la Cour de cassation française , cinquième chambre .

B.C. IV : Bulletin des arrêts des chambres civiles de la Cour de cassation française , quatrième chambre .

B.O.M.T. : Bulletin officiel du ministère du travail .

Bull. Soc. F. Lefebvre : Bulletin social Francis Lefebvre .

C. civ. : Code civil français .

C. trav. : Code du travail français .

Cah. prud'hom. : Cahiers prud'homaux .

Cass. Ass. Plén. : Arrêt de l'assemblée plénière de la Cour de cassation .

Cass. Crim. : Arrêt de la Cour de cassation française , Chambre criminelle .

Cass. Soc. : Arrêt de la Cour de cassation française , Chambre sociale .

Concl. : Conclusions .

Cons. d'Ét. : Arrêt du Conseil d'État .

Cons.prud'hom. : Jugement d'un conseil de prud'hommes .

CSB	: Cahiers sociaux du Barreau de Paris .
D.	: Recueil Dalloz .
D. O.	: Droit ouvrier .
D. S.	: Droit social .
Dr. trav.	: Droit du travail et de la sécurité sociale .
Esp.	: Espèce .
Gaz. Pal.	: Gazette du Palais .
JCP	: Juris-classeur périodique (La semaine juridique) .
J.O. Ass. Nat. Déb. Parl.	: Journal officiel , Assemblée nationale , Débats parlementaires .
J.O.C.E.	: Journal officiel des Communautés européennes .
J.O. Sénat	: Journal officiel , Sénat .
Juri-Soc.	: Juri-social .
Liais. Soc.	: Liaisons sociales .
Loc.cit.	: A l'endroit précité .
n.s.	: Numéro spécial .
Obs.	: Observations .
Op.cit.	: Ouvrage précité .
RJS	: Revue de jurisprudence sociale - Francis Lefebvre .
RPDS	: Revue pratique de droit social .
Suppl.	: Supplément .
S.S.L.	: Semaine sociale Lamy .
TA	: [illegible] d'un tribunal administratif .
TGI	: Jugement d'un tribunal de grande instance .
T.P.S.	: Travail et protection sociale .
Trib. d'inst.	: [illegible] d'un tribunal d'instance .

مقدمـــة

خلق الله الإنسان لعمارة الأرض ولخلافته في كونه، قال تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[١]، وقال جل شأنه:﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[٢]،وتحقيقاً لهذا الهدف أمر الله عباده بالعمل المخلص الجاد، فقال تعالى:﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٣]، وقال جلت قدرته :﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[٤]، وقال أيضاً:﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾[٥].

واقتداءً بهذا الهدى الكريم عمد كل الأنبياء والرسل – وهم خيرة البشر – إلي العمل في مختلف المهن والحرف، وبينوا لبني البشر قيمة العمل وأهميته للفرد والمجتمع، فقال تعالي:﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾[٦]، وقال جل شأنه:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[٧] وقال صلى الله عليه وسلم: ((من بات كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له)) وقال في حق أيدي العمال الخشنة والتي تقرحت من كثرة العمل ((هذه يدُ يحبها الله ورسوله)) وفي رواية أخري ((هذه يدُ لا تمسها النار)).

وعلي هدى من هذه التوجيهات الإلهية والنبوية الشريفة ،وبمشاركة وتكاتف أيدي العاملين المخلصين من بني الإنسان نهضت البشرية– على امتداد عصورها– نهضةً عظيمة، وتحولت من مجتمعات بدائية متخلفة إلى مجتمعات حضارية متقدمة، وظهر أثر ذلك في كافة مجالات الحياة، الزراعية منها والتجارية والصناعية والخدمية، فكثرت المؤسسات والمشروعات التنموية ، وتعددت فرص العمل أمام جميع الأفراد وزاد الناتج القومي في كل دول العالم، ومع مرور الوقت تكاتف العمل مع رأس المال للإستفادة من مظاهر هذا التقدم في بناء مؤسسات كبيرة وإنشاء مشروعات ضخمة حلت تدريجياً محل المشروعات الفردية والمنشآت الصغيرة، فظهرت بناءًا علي ذلك الحاجة إلى تنظيم العلاقات والروابط الناتجة عن مثل هذه التجمعات الإقتصادية التي تجمع بين طياتها بين عنصري الإنتاج _ العمل ورأس المال _ولكنها ظهرت بصورة تدريجية[٨]، وليس دفعة واحدة.

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ٣٠

(٢) سورة هود الآية رقم ٦١

(٣) سورة التوبة الآية رقم ١٠٥

(٤) سورة الملك الآية رقم ١٥

(٥) سورة الجمعة الآية رقم ١٠

(٦) سورة النحل الآية رقم ٩٧

(٧) سورة الكهف الآية رقم ٣٠

(٨) لمزيد من التفصيل حول أهمية تنظيم علاقات العمل راجع : عبد الودود يحيي (شرح قانون العمل) مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٤ ص١٣ وما بعدها،إهاب حسن إسماعيل (وجيز قانون العمل) الجزء الأول مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٦ ص١٣ (=)وما

الفهرس

الموضـــــــوع	الصفحـــة
▪ مقدمة.....	٧
▪ الأليات القانونية لتحقيق الأهداف السابقة.....	٩
▪ الأهمية العلمية والعملية للبحث.....	١٢
▪ منهج وخطة البحث.....	١٣
الباب الأول : نشأة وتطور قضاء العمل.....	١٥
الفصل الأول : نشأة قضاء العمل في الأنظمة القانونية المختلفة.....	١٦
المبحث الأول : مقتضيات قانون العمل.....	١٨
المطلب الأول : أسباب وخلفيات ظهور قضاء العمل في الأنظمة القانونية المختلفة	١٩
المطلب الثاني: مكانة قضاء العمل في الأنظمة القانونية المختلفة.....	٢٢
المبحث الثاني : الحاجة إلى القضاء المتخصص في علاقات العمل.....	٢٥
المطلب الأول : الاتجاه الحديث لإنشاء محاكم متخصصة.....	٢٥
الفرع الأول : المقصود بالمحاكم المتخصصة وأهميتها.....	٢٦
الفرع الثاني: مدى الحاجة إلى المحاكم المتخصصة.....	٢٧
المطلب الثاني: مدى الحاجة إلى إنشاء المحاكم العمالية المتخصصة ومقومات نجاحها.....	٢٨
الفرع الأول: مدى تميز قضاء العمل عن المنظومة القضائية	٢٩
الفرع الثاني: مقومات نجاح المحاكم العمالية المتخصصة.....	٣١
الفصل الثاني: المحاكم المختصة بالفصل في المنازعات العمالية.....	٣٣
المبحث الأول: الجهة المختصة بالفصل في المنازعات العمالية في مصر	٣٤
المطلب الأول: مرحلة ما قبل صدور قوانين العمل الموحدة	٣٤
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد صدور قوانين العمل الموحدة.....	٣٧
الفرع الأول : وجوبية عرض أمر فصل العامل على لجنة ثلاثية	٣٧

الفرع الثاني: محاكم شئون العمال الجزئية ٤٠
المطلب الثالث: الوضع في قانون العمل الحالي..... ٤٢
الفرع الأول : تشكيل اللجنة الخماسية..... ٤٣
الفرع الثاني: اختصاصات اللجنة الخماسية وطريقة عملها..... ٤٤
الفرع الثالث: تقدير نظام اللجنة الخماسية..... ٤٦
الفرع الر ابع: مصير اللجان الخماسية والوضع القانوني الحالي..... ٤٨
المبحث الثاني: الجهة المختصة بالفصل في المنازعات العمالية في فرنسا..... ٥٠
المطلب الأول: الأصول التاريخية للمحاكم العمالية..... ٥٠
المطلب الثاني: التشكيلات المختلفة للمحاكم العمالية ٥٣
الفرع الأول : التشكيل الإداري..... ٥٤
الفرع الثاني: التشكيل القضائي..... ٥٥
المطلب الثالث: النظام القانونى لقضاة المحاكم العمالية ٥٨
الفرع الأول : كيفية اختيار قضاة المحاكم العمالية..... ٥٨
الفرع الثاني: حقوق قضاة المحاكم العمالية وضماناتهم..... ٥٩
الفرع الثالث: التزامات قضاة المحاكم العمالية وضمانات المتقاضين في مواجهتهم..... ٦٠
الفرع الر ابع: مسئوليات قضاة المحاكم العمالية..... ٦٤
الباب الثاني: الإطار القانوني لقضاء العمل في مصر وفرنسا..... ٦٥
الفصل الأول: نطاق اختصاص المحاكم العمالية في مصر وفرنسا ٦٦
المبحث الأول: الاختصاص الشخصي للمحاكم العمالية..... ٦٧
المطلب الأول: تحديد أطراف ر ابطة العمل..... ٦٧
الفرع الأول : المقصود بالعامل الذى يحق له اللجوء للمحاكم العمالية ٦٨
البند الأول : موقف خاص بالمشرع الفرنسى ٧٠
البند الثانى : موقف خاص بالمشرع المصري..... ٧١

الفرع الثاني: المقصود بصاحب العمل ٧٥
الفرع الثالث: الأطراف الأخرى التي يحق لها التقاضي أمام المحاكم العمالية ٧٧
المطلب الثاني: تحديد رو ابط العمل الخاضعة للقانون الخاص ٧٨
الفرع الأول : الوضع في القانون المصري ٧٩
الفرع الثاني: الوضع في القانون الفرنسي ٨٣
المبحث الثاني: الاختصاص النوعي للمحاكم العمالية ٨٦
المطلب الأول : أن يكون النزاع ناتجًا عن عقد العمل ٨٦
الفرع الأول : المنازعات السابقة علي تكوين العقد ٨٧
الفرع الثاني : المنازعات المعاصرة لعقد العمل ٨٧
الفرع الثالث : المنازعات اللاحقة لانتهاء عقد العمل ٨٩
المطلب الثاني : أن يكون النزاع فرديًا ٩٠
الفرع الأول : المقصود بالمنازعات الفردية ٩١
الفرع الثاني : التطبيقات العملية لفكرة المنازعة الفردية ٩٢
المطلب الثالث : ألا يكون النزاع من اختصاص جهة أخرى ٩٦
الفرع الأول : مضمون المبدأ ٩٦
الفرع الثاني : نطاق المبدأ ٩٧
المبحث الثالث : الاختصاص المحلي للمحاكم العمالية ١٠٠
المطلب الأول : الاختصاص المحلي للمحاكم العمالية فى مصر ١٠٠
الفرع الأول : استعراض النصوص القانونية ذات الصلة ١٠٠
الفرع الثاني : محاولة استخلاص القاعدة القانونية واجبة التطبيق ١٠١
البند الأول : حالة ما إذا كان رب العمل شخص طبيعى ١٠١

البند الثانى : حالة إذا ما كان رب العمل شخص اعتبارى ١٠٢

المطلب الثاني : الاختصاص المحلي للمحاكم العمالية في فرنسا..... ١٠٤

الفرع الأول : المحكمة التي تم تنفيذ العمل بدائرتها..... ١٠٤

الفرع الثاني : المحكمة التي أبرم العقد في نطاق اختصاصها..... ١٠٦

الفرع الثالث : المحكمة التي يقع في دائرتها موطن صاحب العمل..... ١٠٧

المبحث الرابع : طبيعة القواعد المحددة لاختصاص المحاكم العمالية..... ١٠٨

المطلب الأول : طبيعة القواعد المحددة للإختصاص النوعي للمحاكم العمالية..... ١٠٨

المطلب الثاني : طبيعة القواعد المحددة للاختصاص المحلي للمحاكم العمالية ١١٠

المطلب الثالث : مدى جواز التحكيم في المنازعات العمالية الفردية ١١١

الفصل الثاني : إجراءات التقاضي أمام المحاكم العمالية..... ١١٤

المبحث الأول : خصوصيات التقاضي أمام المحاكم العمالية ١١٥

المطلب الأول : خصوصيات رفع الدعاوى العمالية والحضور فيها..... ١١٦

الفرع الأول : ميعاد رفع الدعوى العمالية..... ١١٦

البند الأول : الوضع فى ظل نصوص القانون المدنى ١١٦

البند الثانى : الوضع فى ظل قانون العمل الحالى بعد تعديله سنة ٢٠٠٨ ..... ١٢٠

البندالثالث : رسوم الدعاوى العمالية ١٢٢

البند الرابع : حضور الخصوم وتمثيلهم ١٢٥

المطلب الثاني : مبدأ وحدة الخصومة العمالية..... ١٢٨

الفرع الأول : مضمون المبدأ ١٢٩

الفرع الثاني : نطاق المبدأ..... ١٣٢

المطلب الثالث : خصوصيات إثبات الدعاوي العمالية..... ١٣٣

الفرع الأول : في مجال إثبات عقد العمل..... ١٣٣

الفرع الثاني : في مجال توقيع الجزاءات التأديبية..... ١٣٥

المبحث الثاني : التنظيم الاجرائي للوساطة في المنازعات العمالية..... ١٣٧
المطلب الأول : كيفية سير مرحلة الوساطة ١٣٩
الفرع الأول : تقديم طلب الوساطة ١٤٠
الفرع الثاني : جلسات الوساطة ١٤٢
الفرع الثالث : سلطات اللجنة أو المكتب الذي يتولى الوساطة..... ١٤٤
المطلب الثاني : مصير إجراءات الوساطة ١٤٦
المبحث الثالث : التنظيم الاجرائي للفصل في المنازعات العمالية ١٥٢
المطلب الأول: اجراءات الفصل في المنازعات العمالية في مصر ١٥٣
الفرع الأول : اجراءات الفصل في المنازعات العمالية بصفة عامة ١٥٣
البند الأول- كيفية عرض النزاع على المحكمة العمالية ١٥٤
البند الثاني- الرخصة الممنوحة للمحكمة في استشارة ذوي الخبرة قبل الفصل في النزاع..... ١٥٥
الفرع الثاني : الإجراءات الخاصة بنظر طلب فصل العامل ١٥٦
البند الأول : اجراءات نظر طلب فصل العامل ١٥٨
البند الثاني : اجراءات النظر في الحقوق المترتبة على فصل العامل ١٥٩
المطلب الثاني : إجراءات الفصل في المنازعات العمالية في فرنسا..... ١٦٠
الفرع الأول : افتتاح الاجراءات وحضور الخصوم ١٦١
الفرع الثاني : جلسات الفصل في النزاع ١٦٣
الفرع الثالث : إجراءات إصدار الحكم الفاصل في النزاع ١٦٥
البند الأول : اجراءات جلسة الترجيح ١٦٦
- خاتمة الرسالة ١٦٨
- قائمة المراجع..... ١٧٦
- الفهرس ١٨١

مستخلص الرسالة

قانون العمل حدث اجتماعى يؤثر فى المجتمع ويتأثر به - شأنه فى ذلك - شأن أى قاعدة قانونية عامة ومُجردة ، فهومرآةٌ تعكسُ أوضاع المجتمع ، ودرجة نموه ، وتطوره ومواكبته للتطورات الإقتصادية والإجتماعية ، ومراعاته شروط العمل وظروفه ، وهو الذى يتصدى بالتنظيم للجوانب الخاصة بطرفى علاقة العمل وصولاً إلى وضع قواعد تعبرعن الواقع الفعلى لهذه العلاقة.

فحرصت التشريعات الحديثة ومن بينها التشريع المصرى – على مد الطبقات العمالية ببعض الإمتيازات والضمانات الموضوعية التى تضمن لهم الحقوق التى قررتها قوانين العمل المتعاقبة وأهمها بطبيعة الحال الصفة الآمرة لكثير من القواعد التى وردت فى التشريعات العمالية بقصد حماية العمال، وببعض الإمتيازات الإجرائية وذلك فى حالة حدوث نزاع بينها وبين طائفة أصحاب الأعمال سواء كان نزاعاً فردياً أو نزاعاً جماعياً – وتبدو هذه المزايا من ناحيتين، أنها أنشأت جهات قضائية خصيصاً للمنازعات العمالية، وأنها سعت لتبسيط اجراءات التقاضى أمامها لصالح الطبقة العمالية.

فمن أهم أُسس إرساء العدالة، وضمان قضاء ينبُض بالحداثة والتطور، ويبُث روح الطمأنينة فى نفوس المتقاضين، سلامة بناؤه، وتنظيم محاكمه ومدها بالعناصر المادية والبشرية وضمان استقلال قضاته، بما يضمن تحقيق عدالة تُصان بواسطتها الحقوق وتحظى باحترام المتقاضين، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال عُنصرى الكفاءة والعدل اللذان يمثلان ركيزتا وعماد المؤسسة القضائية، بل ومن خلال انشاء محاكم ذات تخصص نوعى أو شخصى على غرار" المحاكم الإقتصادية ، محاكم الأُسرة "، وذلك لإعداد قُضاةٍ يتمتعون بالمهنية والحرفية، بالنظرلطبيعة قضاءٍ مُتخصص كقضاء العمل .

Thesis abstract

Labor law is a social event that affects society and is affected by it— like any general and abstract legal rule. It is a mirror reflecting the conditions of society, its level of growth, development, and adaptation to economic and social changes, while also considering the terms and conditions of work. It addresses the aspects specific to both parties in the employment relationship, aiming to establish rules that reflect the actual reality of this relationship.

Modern legislations, including Egyptian legislation, have been keen to provide labor classes with some substantive privileges and guarantees that ensure the rights established by successive labor laws. The most important of these, of course, is the mandatory nature of many rules included in labor legislations aimed at protecting workers. Additionally, there are some procedural privileges in the event of a dispute between them and the employers, whether it is an individual or collective dispute. These advantages appear in two ways: the establishment of judicial bodies specifically for labor disputes and the efforts to simplify litigation procedures before them in favor of the labor class.

One of the most important foundations of establishing justice is ensuring a judiciary that embodies modernity and development, instilling a sense of reassurance in the hearts of litigants.

Faculty of Law
Department of Social Legislation

Labor courts in Egyptian and French law
[Comparative study]

These is submitted for the degree of Doctor of Law

Introduction by the researcher

Mostafa Ghanem Abdel Aziz Abdel Hafiz

The discussion and thesis evaluation committee

Professor Dr. Ahmed Hassan Al-Burai "Supervisor and Chairman"

Former Professor and Head of the Department of Social Legislation - Faculty of Law - Cairo University

Former Minister of Manpower and Immigration - Former Minister of Social Solidarity.

Professor Dr. Randa Mohamed Samida "Member"

Assistant Professor and Acting Head of the Social Legislation Department – Faculty of Law – Cairo University.

Professor Dr. Ola Farouk Azzam "Member"

Professor and Head of the Department of Social Legislation – Faculty of Law – Helwan University.

For a year
2024 / 1446 AH